مضاء منجد

د. سلمى سايرلي

د. مرجان محمد

لمحة عن معايير رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل ٣

تهدف هذه المقالة بشكل رئيس إلى إلقاء الضوء على مقررات بازل ٣ التي أصدرتها لجنة بازل للإشراف المصرفي في محاولة منها لإدخال إصلاحات على الإطار التنظيمي الدولي الذي يسير نظام الصيرفة الدولي وفقه. وبناءً عليه فقد قامت لجنة بازل آنفة الذكر بإصدار (الإطار التنظيمي الدولي لتعزيز مرونة المصارف والأنظمة المصرفية) في عام ٢٠١٠م، الذي بات يُعرف بمقررات بازل ٣. تتمثل الأهداف الرئيسة التي تسعى مقررات بازل ٣ إلى تحقيقها في تحسين قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات المالية والاقتصادية، والتقليل من خطر انتقال تداعياتها إلى الاقتصاد الحقيقي. وبالتالي فإن الإصلاحات التي جاءت بها مقررات بازل ٣ بهدف تحسين الإطار التنظيمي الدولي ركزت على (١) تحسين جودة قاعدة رأس المال، كي يكون قادراً على امتصاص الخسائر في حالة ملاءة المصرف وحالة إعساره، (٢) تحديد هوامش إضافية لحماية رأس المال عن طريق زيادة مستويات رأس المال الذي تحتفظ به المؤسسات المصرفية، (٣) إدخال نسبة الرافعة المالية للتقليل من خطر الزيادة المفرطة للرافعة المالية، (٤) تقوية تغطية المخاطر عن طريق تمكين المصارف من تغطية المخاطر الرئيسة، فضلاً عن (٥) تحديد معايير للسيولة لتعزيز كل من نسبة تغطية السيولة على المدى القصير، ونسبة تمويل المركز المالي على المدى البعيد.

متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل ٣

لقد قامت مقررات بازل ٣ بإعادة هيكلة متطلبات رأس المال التنظيمي مقارنة بما ورد في مقررات بازل ٢، التي صنفت رأس المال التنظيمي وفق ثلاث شرائح رئيسة. فمن الملاحظ لأول وهلة أن مقررات بازل ٣ قامت بإلغاء الشريحة الثالثة، وارتأت تصنيف رأس المال التنظيمي وفق شريحتين رئيستين، كما قامت بإدخال تغييرات على العناصر المكونة لكل من الشريحتين. فبعد أن كانت الشريحة الأولى تمثل ٤٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر وفق مقررات بازل ٢، تم زيادة هذه النسبة إلى ٦٪، وأما الشريحة الثانية فقد أصبحت تمثل ٢٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بعد أن كانت تمثل ٤٪ وفق مقررات بازل ٢. وإذا ما نظرنا إلى نسبة الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، فإننا سنلحظ زيادة نسبتها من ٢٪ وفق مقررات بازل ٢ إلى ٤,٥٪ وفق مقررات بازل ٣، والغرض من هذه الزيادة تحسين جودة قاعدة رأس المال، وفضلاً عن ذلك فقد تم إضافة هامش حماية من رأس المال الأساسي تبلغ نسبته ٢,٥٪، ويُفترض التزام المصارف بهذا الهامش بحلول عام ٢٠١٩م. ما سبق يعني أن إجمالي رأس المال التنظيمي سيرتفع من ٨٪ حالياً إلى ١٠,٥٪ من الأصول المرجحة بأوزان المخاطر بحلول عام ٢٠١٩م.

الشكل رقم (١) يبين هيكلة رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل ٢ وبازل ٣

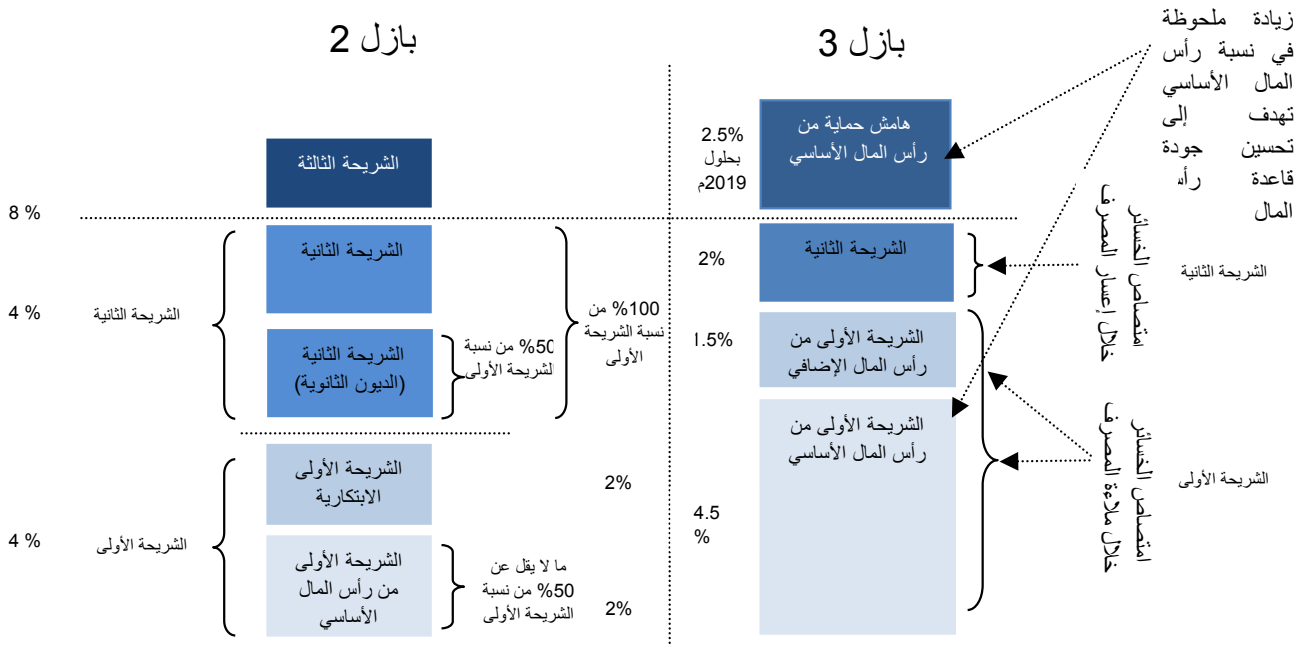

(Sources: Adapted from KFH Research Ltd. (2011: 9); European Central Bank (2010: 126); BCBS (2006

كما هو واضح في الشكل المبين أعلاه، فإن مقررات بازل ٣ فرقت بين مرحلة ملاءة المصرف ومرحلة إعساره، وبناءً عليه فقد تم تحديد نوع الأدوات الرأسمالية التي يقع على عاتقها امتصاص الخسائر وفق المرحلة التي يمر بها المصرف. فالشريحة الأولى يمكن تعريفها على أنها رأس المال المخصص لمرحلة ملاءة المصرف، وهذا يعني أن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى هي التي تمتص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة ملاءته فور حدوثها، وتجدر الإشارة إلى أن الشريحة الأولى تتكون من عنصرين رئيسين هما: الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، والشريحة الأولى من رأس المال الإضافي. أما بالنسبة للشريحة الثانية فيمكن تعريفها على أنها رأس المال المخصص لمرحلة إعسار المصرف، وبالتالي فإن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية، ستقوم بامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة إعساره.

بناءً على ما سبق، فإن امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف، سيتم حسب ترتيب معين، وهو كالآتي (Barfield، ٢٠١١: ٦٣):

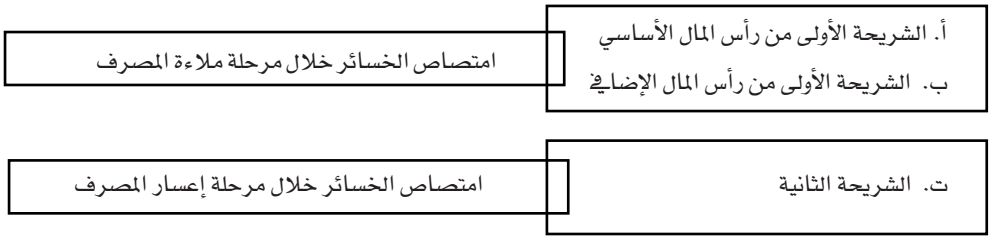

يتبين لنا مما سبق أن الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال فترة ملاءته، ستتحملها بداية الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، تليها الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي. وحسب مقررات بازل ٣ فإن رأس المال الأساسي يتكون من العناصر الآتية: (أ) الأسهم العادية الصادرة عن المصرف، (ب) علاوة الإصدار، (ت) الأرباح المحتجزة، (ث) الاحتياطيات المفصح عنها، (ج) الأسهم العادية الصادرة عن شركات تابعة للمصرف والمملوكة من قبل طرف ثالث. ولهذا ففي حالة تعرض المصرف لخسائر خلال فترة ملاءته، فإن أول من يتحمل هذه الخسائر عند حدوثها الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، وفي حالة ازدياد هذه الخسائر، وانخفاض رأس المال الأساسي إلى نسبة لا تمكنه من امتصاصها، فسيتم اللجوء إلى رأس المال الإضافي، حيث تبدأ الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي في تحمل هذه الخسائر. أما إذا دخل المصرف حالة الإعسار، فسيتم حينها تحمل الخسائر التي يتعرض لها المصرف من قبل الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الثانية.

معايير متطلبات رأس المال التنظيمي وفق مقررات بازل ٣

حددت مقررات بازل ٣ معايير معينة للأدوات الرأسمالية التي يقوم المصرف بإصدارها كي يتم تصنيفها ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، أو الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، أو الشريحة الثانية، وفيما يلي جدول يبين المعايير المطلوبة:

جدول رقم (١) معايير رأس المال التنظيمي

الأسهم العادية	الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي	الشريحة الثانية
صادرة ومدفوعة بالكامل	صادرة ومدفوعة بالكامل	صادرة ومدفوعة بالكامل
تحل في المرتبة الأخيرة من حيث الأولوية في السداد في حالة تصفية المصرف.	لا تستحق الأولوية في السداد إلا بعد سداد مستحقات أصحاب الودائع والديون العادية والديون الثانوية.	لا تستحق الأولوية في السداد إلا بعد سداد مستحقات أصحاب الودائع والديون العادية.
قادرة على امتصاص الخسائر فور حدوثها خلال مرحلة ملاءة المصرف.	قادرة على امتصاص الخسائر فور حدوثها خلال مرحلة ملاءة المصرف.	قادرة على امتصاص الخسائر خلال مرحلة إعسار المصرف.
غير مضمونة وغير مغطاة بضمان من المصرف أو أي جهة مرتبطة به، وبالتالي ليس لها الأولوية في السداد.	غير مضمونة وغير مغطاة بضمان من المصرف أو أي جهة مرتبطة به، وبالتالي ليس لها الأولوية في السداد قبل أصحاب الودائع والديون العادية والديون الثانوية.	غير مضمونة وغير مغطاة بضمان من المصرف أو أي جهة مرتبطة به، وبالتالي ليس لها الأولوية في السداد قبل أصحاب الودائع والديون العادية.
أصل المبلغ دائم، وبالتالي غير مقيد بتاريخ استحقاق، ولا يتم سداده إلا في حالة التصفية.	أصل المبلغ دائم، وبالتالي غير مقيد بتاريخ استحقاق، وليس هناك شروط أو ميزات تجعله قابلاً للاسترداد.	الحد الأدنى للاستحقاق مرور خمس سنوات على الأقل، وليس هناك شروط أو ميزات تجعله قابلاً للاسترداد.
	الأداة قابلة للاستدعاء من قبل المصرف فقط بعد مرور ما لا يقل عن خمس سنوات من تاريخ إصدارها، شريطة تحقق شروط معينة.	الأداة قابلة للاستدعاء من قبل المصرف فقط بعد مرور ما لا يقل عن خمس سنوات من تاريخ إصدارها، شريطة تحقق شروط معينة.

عند قيام المصرف بإصدار الأداة يجب عليه ألا يُعطي الانطباع بأنه سيقوم بشراء الأداة أو استردادها أو إلغائها.	أي دفع لأصل المبلغ (من خلال إعادة الشراء أو الاسترداد) لا بد أن يتم بعد الحصول على موافقة من الجهات الرقابية.	لا يحق للمستثمر المطالبة بالإسراع في دفع المبالغ (العائد أو أصل المبلغ) قبل مواعيد استحقاقها، إلا في حالة الإفلاس أو التصفية.
الأداة غير متراكمة الأرباح، ويخضع توزيع أرباحها لتقدير المصرف المطلق، ولا يُعد عدم توزيعها حدثاً يمثل تعثراً للمصرف.	الأداة غير متراكمة الأرباح، ويخضع توزيع أرباحها لتقدير المصرف المطلق، ولا يُعد عدم توزيعها حدثاً يمثل تعثراً للمصرف.	
يتم توزيع الأرباح بعد سداد الالتزامات القانونية والتعاقدية، وسداد التزامات أدوات رأس المال ذات الأولوية في السداد.	يجب ألا يرتبط توزيع أرباح الأداة بالتقويم الائتماني للمصرف.	يجب ألا يرتبط توزيع أرباح الأداة بالتقويم الائتماني للمصرف.
يتم تصنيفها كأداة ملكية وفق قواعد المحاسبة المعمول بها.	يجب ألا تساهم الأداة في زيادة التزامات المصرف مقارنة بأصوله.	
	يجب أن تكون الأداة المصنفة بأنها التزام قادرة على امتصاص الخسائر إما من خلال تحويلها إلى أسهم عادية عند نقطة محددة سلفاً أو خفض قيمتها بتحميلها خسائر عند نقطة محددة سلفاً.	
لا يجوز للمصرف القيام بتمويل شراء الأسهم بصورة مباشرة أو غير مباشرة.	لا يجوز للمصرف أو أي جهة مرتبطة به شراء الأداة.	لا يجوز للمصرف أو أي جهة مرتبطة به شراء الأداة.
	بالإمكان إصدار الأداة بشكل غير مباشر عن طريق شركة ذات غرض خاص، شريطة أن تكون قيمة الأداة متاحة حالاً.	بالإمكان إصدار الأداة بشكل غير مباشر عن طريق شركة ذات غرض خاص، شريطة أن تكون قيمة الأداة متاحة حالاً.

بناءً على المعايير المستخدمة في تصنيف الأدوات الرأسمالية وفق مقررات بازل ٣، والمذكورة أعلاه في الجدول رقم (١)، فإن الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى والثانية يجب أن تتصف بالآتي:

(أ) أن تكون الأدوات الرأسمالية طويلة الأمد، وذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية، وغير مقيدة بتاريخ استحقاق بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، إلا أنها قد تكون قابلة للاستدعاء من قبل المصرف بعد مرور خمس سنوات شريطة تحقق شروط معينة. يهدف هذا المعيار إلى الحد من إمكانية استرداد الأدوات، وبالتالي ضمان توفر رأس المال الذي تم الحصول عليه مقابل إصدار هذه الأدوات لمدة زمنية طويلة الأجل.

(ب) عدم استحقاق الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والشريحة الثانية الأولوية في السداد مقارنة بأصحاب الودائع والديون، فضلاً عن قدرة هذه الأدوات على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف. بالنسبة للأدوات المدرجة ضمن الشريحة الثانية ستكون في رتبة أعلى من حيث الأولوية في استحقاق السداد مقارنة بالأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والأسهم العادية، وفضلاً عن ذلك ستقوم بامتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف في حالة إعساره فقط. وبالمقابل فإن الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي ستكون في رتبة أعلى من حيث الأولوية في استحقاق السداد مقارنة بالأسهم العادية، وفضلاً عن ذلك يتوجب عليها امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف خلال مرحلة ملاءته فور حدوثها.

(ت) أن تكون الأدوات الرأسمالية غير مضمونة وغير مغطاة بأي ضمان من المصرف، وهذا يضمن عدم وجود أي ضمان يمكن الاعتماد عليه لتسديد أصل المبلغ الذي حصل عليه المصرف مقابل إصدار هذه الأدوات، ويترتب على ذلك قدرة هذه الأدوات على امتصاص الخسائر التي يتعرض لها المصرف.

(ث) أن تكون الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي والمصنفة بأنها التزام على المصرف، قادرة على امتصاص الخسائر إما عن طريق تحويلها إلى أسهم عادية عند نقطة محددة مسبقاً، أو خفض قيمتها عند نقطة محددة مسبقاً. والهدف من ذلك يتمثل في عدم ضمان قيمة هذه الأدوات، وأنها لن تشكل التزاماً على المصرف، وبالتالي تكون هذه الأدوات قادرة على امتصاص الخسائر لأنها أصبحت أدوات ملكية.

بناءً على ما تم ذكره آنفاً، هناك أنواع متعددة للأدوات الرأسمالية التي يمكن إدراجها ضمن الشريحة الأولى والشريحة الثانية، وفيما يلي جدول يبين أهم أنواع الأدوات الرأسمالية المدرجة ضمن الشريحة الأولى والشريحة الثانية وفق مقررات بازل ٣ مقارنة بأنواعها وفق مقررات بازل ٢.

بازل ٢	٨٪	بازل ٣	٨٪
الشريحة الثالثة		تم إلغاؤها	
الشريحة الثانية **الطبقة السفلى من الشريحة الثانية** • الأسهم الممتازة محدودة الأجل • الديون الثانوية طويلة الأجل • الأوراق المالية الثانوية محدودة الأجل **الطبقة العليا من الشريحة الثانية** • الأسهم الممتازة الدائمة متراكمة الأرباح • الديون الثانوية الدائمة • الأوراق المالية الثانوية الدائمة • احتياطيات إعادة التقييم • مخصصات عامة • مخصصات الفائض	٤٪	الشريحة الثانية • أدوات دين ثانوية طويلة الأجل (ذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات)، وغير مضمونة، وتلي الديون الأخرى (الودائع، والديون العادية) في أولوية السداد. • تسبق الأدوات المدرجة ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، والشريحة الأولى من رأس المال الأساسي في أولوية السداد. • يتم تصنيفها بأنها التزام على المصرف.	٢٪
الشريحة الأولى غير الأساسية وغير الابتكارية • الأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح **الشريحة الأولى الابتكارية** • أدوات الشريحة الأولى الابتكارية	٢٪	الشريحة الأولى من رأس المال الإضافي • أدوات غير مقيدة بتاريخ استحقاق، وتصنف بأنها أدوات ملكية، ومنها الأسهم الممتازة الدائمة غير متراكمة الأرباح. • أدوات غير مقيدة بتاريخ استحقاق (أو ذات تاريخ استحقاق لا يقل عن خمس سنوات) وتصنف بأنها أدوات ملكية، وغير مضمونة، وتلي الودائع والديون العادية والديون الثانوية في أولوية السداد، إلا أنها تسبق الأسهم العادية في أولوية السداد. • أدوات دين يمكن تحويلها إلى أسهم عادية أو تقليل قيمتها عند نقطة محددة مسبقاً، وتصنف بأنها التزام على المصرف.	١,٥٪
الشريحة الأولى الأساسية • رأس المال الأساسي الدائم • حساب الأرباح والخسائر • الاحتياطيات الأخرى • حساب علاوة الإصدار • صافي الأرباح المرحلية المدققة خارجياً	٢٪	الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي • الأسهم العادية الصادرة عن المصرف • علاوة الإصدار • الاحتياطيات المصفح عنها • الأسهم العادية الصادرة عن شركات تابعة للمصرف والمملوكة من قبل طرف ثالث	٤,٥٪

خاتمة:

يبدو واضحاً مما سبق ذكره أن مقررات بازل ٣ تهدف إلى تقوية قدرة القطاع المصرفي على امتصاص الصدمات الناتجة عن الأزمات الاقتصادية والمالية من خلال زيادة الحد الأدنى لرأس المال الذي يجب على المصارف الاحتفاظ به، فضلاً عن تحسين جودة رأس المال التنظيمي عن طريق إعادة النظر في المعايير المستخدمة لإدراج الأدوات الرأسمالية ضمن الشريحة الأولى من رأس المال الأساسي، والشريحة الأولى من رأس المال الإضافي، والشريحة الثانية. كل ما سبق ذكره يهدف إلى ضمان امتلاك المصارف رأس مال تنظيمي كاف يمكنها من الوفاء بالتزاماتها حين تعرضها لخسائر، ومن هنا فإن التحدي الرئيس الذي سيواجه القطاع المصرفي الإسلامي، يتمثل في مدى قدرته على إصدار أدوات رأسمالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية أولاً، وملبية لمقررات بازل ٣ ثانياً.